الصباح الاقتصادية
12
العدد 2806 - السنة العاشرة
الأحد 8 شوال 1438 - الموافق 2 يوليو 2017
Sunday 2 July 2017 - No.2806 - 10th Year

وسط أداء متذبذب وسيولة مرتفعة نسبياً

«بيان للاستثمار»: 26.74 مليار دينار... القيمة الرأسمالية للبورصة في نهاية الأسبوع الأخير قبل العطلة

■ توقعات بإحجام المستثمرين عن التعامل في السوق مؤقتاً بسبب إفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها للنصف الأول

■ البنك الدولي: التوقعات الاقتصادية للكويت لا تزال مرنة نسبياً بسبب المخزونات الكبيرة وخطط الإصلاح الحكومية

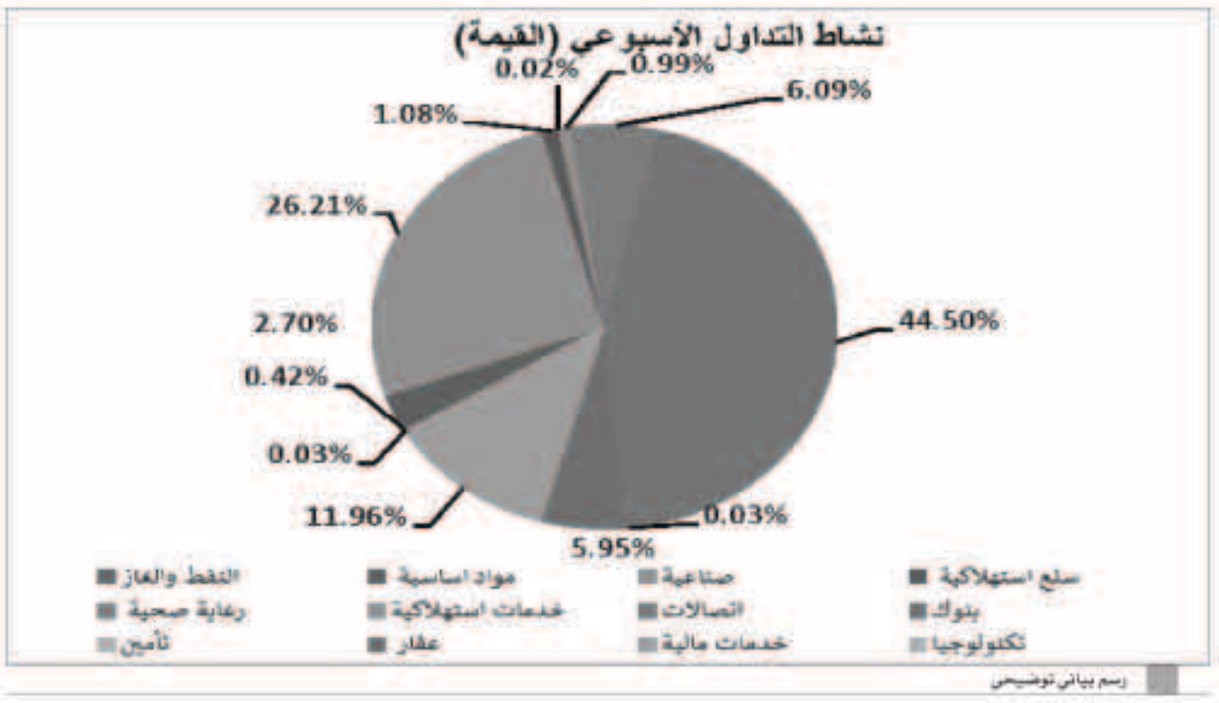

رسم بياني توضيحي

اوضحت إدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار، في تقريرها الأخير عن البورصة انه وسط اداء متذبذب وسيولة مرتفعة نسبيا، انهت البورصة تداولات الاسبوع الاخير قبل عطلة عيد الفطر المبارك على تباين لجهة إغلاق مؤشراتها الثلاثة، حيث تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من عكس اتجاههما نحو الصعود واستطاعا ان يسجلا نموا جيدا بنهاية الاسبوع بدعم من التداولات النشطة وعمليات الشراء القوية التي شملت بعض الأسهم القيادية والتشغيلية، خاصة بعد التراجعات التي سجلتها تلك الأسهم في الأسابيع السابقة مما جعلها مغرية للشراء. اما المؤشر السعري، فقد انهى تداولات الاسبوع في المنطقة الحمراء متأثرا بعمليات جني الارباح والمضاربات السريعة التي تعرضت لها بعض الأسهم الصغيرة، لاسيما بعد الارتفاعات التي شهدتها تلك الأسهم في الأسابيع السابقة.

وقد يشهد السوق في الفترة القادمة حالة من حالات الحذر والترقب التي يشهدها من حين لآخر، وهذه المرة انتظاراً لإفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية عن فترة النصف الأول من العام المالي الجاري، تلك الفترة التي انتهت بنهاية شهر يونيو، مما قد يدفع بعض المستثمرين للاحجام عن التعامل في السوق مؤقتا انتظارا للإعلان عن تلك النتائج بهدف تحديد اولوياتهم الاستثمارية في الفترة القادمة، ومن المنتظر ان يتم الإعلان عن هذه النتائج خلال الأسابيع القليلة القادمة.

على الصعيد الاقتصادي، اعلن (البنك الدولي) ان الكويت حققت نموا «متواضعا» بنسبة 3% فقط في عام 2016 بسبب ارتفاع انتاج النفط وتنفيذ مشاريع كبرى للبنية التحتية، واضاف أن التوقعات الاقتصادية للكويت لا تزال مرنة نسبياً بسبب المخزونات الكبيرة وخطط الاصلاح الحكومية، مبينا ان تحقيق تلك التوقعات يعتمد على قدرة الحكومة الكويتية على تنفيذ خطتها الاصلاحية للكونة من ست نقاط، مشيدا بقدرة القطاع الخاص في دعم هذه الإصلاحات.

وبالعودة إلى اداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الأخير من شهر رمضان المبارك، فقد تباينت إغلاقات مؤشراتها الثلاثة، حيث نما كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15، في حين لم يتمكن المؤشر السعري من تحقيق الارتفاع، لينهي تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء، حيث جاء ذلك وسط اداء اتسم بالتذبذب في ظل استمرار النهج المضاربي في السيطرة على مجريات التداول في السوق، والذي يتركز بشكل رئيسي على الأسهم الصغيرة. وقد شهد السوق هذا الاداء في ظل نمو نشاط التداول بشكل واضح خلال معظم الجلسات اليومية، وهو الامر الذي ادى إلى ارتفاع إجمالي كل من قيمة التداول وحجم التداول بنهاية الأسبوع، حيث ارتفع الأول بنسبة بلغت 103.91%، فيما نما الثاني بنسبة بلغت 63.71%. هذا ولم تكن عمليات جني الأرباح غائبة في التأثير على مجريات التداول في السوق خلال الأسبوع، حيث تراجعت مؤشرات السوق الثلاثة في بعض الجلسات اليومية على وقع هذه العمليات، الأمر الذي دفع المؤشر السعري إلى إنهاء تداولات الاسبوع في المنطقة الحمراء وحد من مكاسب المؤشرين الوزني وكويت 15 بعض الشيء.

وأضافت بورصة الكويت ما يقرب من 163 مليون دينار كويتي مكاسب لقيمتها السوقية في الجلسات الخمس الأخيرة من شهر رمضان المبارك، حيث وصلت القيمة الرأسمالية في نهاية الأسبوع الأخير قبل العطلة إلى 26.74 مليار د.ك. بارتفاع نسبته 0.61% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي كان 26.57 مليار د.ك. أما على الصعيد السنوي، فقد سجلت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق نموا بنسبة بلغت 5.23% عن قيمتها في نهاية عام 2016، حيث بلغت وقتها 25.41 مليار د.ك.

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد شهد السوق في أولى جلسات الأسبوع أداءً جيداً مكنه من تسجيل الارتفاع لمؤشراته الثلاثة، وذلك في ظل الدعم الذي تلقاه من عمليات الشراء القوية التي استهدفت العديد من الأسهم المدرجة ولاسيما الأسهم القيادية، خاصة في قطاع البنوك. جاء ذلك وسط نمو جيد للسيولة النقدية مقارنة مع مستواها في الجلسة السابقة، حيث وصلت قيمة التداول في نهاية جلسة الأحد إلى 12.20 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 29% تقريباً. هذا وشهد البورصة في الجلسة التالية تباين إغلاقات مؤشراتها الثلاثة، حيث واصل المؤشرين الوزني وكويت 15 تسجيل المكاسب للجلسة الثانية على التوالي بدعم من استمرار التداولات النشطة وعمليات الشراء على الأسهم القيادية، فيما تراجع المؤشر السعري بنهاية الجلسة متأثراً بعمليات جني الأرباح التي استهدفت الأسهم الصغيرة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل استمرار نمو السيولة النقدية للجلسة الثانية على التوالي، حيث سجلت قيمة التداول ارتفاعا نسبته 37% لتصل إلى ما يقرب من 16.70 مليون دينار كويتي وهو اعلى مستوى لها خلال الشهر.

أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد شهدت بورصة الكويت تباين إغلاقات مؤشراتها الثلاثة، حيث واصل المؤشر السعري فقدان النقاط ليتراجع بنهاية الجلسة بلغت 0.68% متأثرا باستمرار عمليات جني الأرباح التي طالت الأسهم الصغيرة، كما وتراجع المؤشر الوزني أيضا بنهاية الجلسة بنسبة طفيفة بلغت 0.03%، في حين سجل مؤشر كويت 15 عكس التيار واستطاع أن ينهي تداولات الجلسة في المنطقة الخضراء مدعوماً من القوى الشرائية المستمرة على بعض الأسهم القيادية.

هذا وقد شهدت بورصة الكويت في الجلسة التالية اداءً سلبياً انعكس على مؤشراتها الثلاثة التي سجلت تراجعا قويا على وقع الضغوط البيعية القوية التي استهدفت العديد من الأسهم في مختلف القطاعات، لاسيما في قطاع البنوك. جاء ذلك وسط نمو طفيف لقيمة التداول لم تتجاوز نسبته 1%. فيما شهدت الجلسة الأخيرة من الأسبوع تباين إغلاق مؤشرات البورصة، حيث تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحقيق الارتفاع، في حين اغلق المؤشر الوزني في المنطقة الحمراء، وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تراجع نشاط التداول مقارنة مع الجلسة السابقة، حيث انخفضت قيمة التداول بنسبة 41.89%، فيما تراجع عدد الأسهم المتداولة بنهاية الجلسة بنسبة بلغت 20.92%.

أداء البورصة بعد عطلة عيد الفطر المبارك

بعد أن عطلت البورصة أعمالها خلال عيد الفطر المبارك، عاودت العمل مرة أخرى في يومي الأربعاء والخميس الماضيين الموافقين 28 و 29 يونيو، وشهدت البورصة خلال هاتين الجلستين اداءً سلبياً وانهت مؤشراتها الثلاثة تداولاتهما في المنطقة الحمراء، إذ أقفل المؤشر السعري بنهاية جلسة الخميس الماضي عند مستوى 6,762.82 نقطة، مسجلا انخفاضاً نسبته 0.14% بالمقارنة مع إقفال الخميس السابق لعطلة العيد، فيما أغلق المؤشر الوزني عند مستوى 399.33 نقطة بانخفاض نسبته 0.90%، في حين بلغت نسبة خسارة مؤشر كويت 15 حوالي 1.10% بعدما أغلق عند مستوى 910.10 نقطة.

من جهة أخرى، انتهت فترة النصف الأول من العام الجاري مع نهاية الأسبوع المنقضي، حيث انهت البورصة هذه الفترة مسجلة مكاسب محدودة لجهة إغلاق مؤشراتها الثلاثة، حيث سجل مؤشرها السعري نموا نسبته 17.65% منذ بداية العام الحالي، في حين بلغت نسبة مكاسب المؤشر الوزني حوالي 5.06%، فيما وصلت نسبة نمو مؤشر كويت 15 منذ بداية العام الجاري إلى 2.83%.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,772.09 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 0.57% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 0.80% بعد أن أغلق عند مستوى 402.97 نقطة. وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 920.21 نقطة بارتفاع نسبته 2.10% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 103.91% ليصل إلى 12.17 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول نموا نسبته 63.71%، ليبلغ 49.82 مليون سهم تقريبا.

أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري ارتفاعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 17.81%. بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 6.02%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 3.98%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت سبعة من قطاعات بورصة الكويت تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما نمت مؤشرات القطاعات الخمسة الباقية. وتصدر قطاع الخدمات الاستهلاكية القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث انخفض مؤشره بنسبة 9.74% منهيا تداولات الأسبوع عند 1,084.19 نقطة، تبعه قطاع النفط والغاز الذي اقفل مؤشره عند 969.37 نقطة منخفضاً بنسبة 6.96%، وحل ثالثاً قطاع الاتصالات الذي نقص مؤشره بنسبة 2.62% مقفلا عند 590.14 نقطة. اما اقل القطاعات انخفاضاً فكان قطاع التامين والذي اغلق مؤشره عند 1,077.95 نقطة بتراجع نسبته 0.39%.

من ناحية أخرى، جاء قطاع الرعاية الصحية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث اقفل مؤشره عند 1,635.51 نقطة مرتفعا بنسبة 12.66%، تبعه قطاع الصناعية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 3.64% بعد ان اغلق عند 1,887.07 نقطة. وجاء قطاع المواد الأساسية في المرتبة الثالثة مع ارتفاع مؤشره بنسبة 0.86% بعد ان اغلق عند 1,254.03 نقطة. أما اقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع التكنولوجيا والذي اغلق مؤشره عند 669.39 نقطة بنمو نسبته 0.74%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 79.28 مليون سهم تقريبا شكلت 31.83% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 74.88 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 30.06% من إجمالي تداولات السوق، اما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 20.26% بعد ان وصل عدد أسهمه المتداولة إلى 50.45 مليون سهم تقريبا.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 44.50% بقيمة إجمالية بلغت 27.08 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 26.21% وبقيمة إجمالية بلغت 15.95 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 7.28 مليون د.ك. شكلت حوالي 11.96% من إجمالي تداولات السوق.

«الدولي» يعلن أسماء الفائزين في السحب الخامس لحملة «امسح واربح»

يوجين جاليجان

أعلن بنك الكويت الدولي مؤخراً عن أسماء الفائزين في السحب الرابع لحملته الترويجية الجديدة «امسح واربح»، حيث ربح عشرة عملاء محظوظين نصف راتب شهري لغاية 500 دينار كويتي كحد أقصى، وهم كل من: صلاح فلاح مهنا المطيري، مشاري طارق عبدالكريم الشايجي، فجر صلاح عبدالرزاق الخضير، عبد الهادي منصور محمد المري، بندر ثامر دحام الظفيري، ابرار جاسم احمد التجلي، وحيد عبدالرضا خضير مطلب كرم، نوف برجس بندر المطيري، نهاني براك مرشد العواجي الشلاحي، فاطمه صالح حسن الوزان.

يذكر أن هذه الحملة صممت خصيصاً لعملاء حساب الراتب الكويتيين، حيث تمنحهم قسائم «امسح واربح» تؤهلهم لربح جوائز نقدية فورية بقيمة 150 د.ك، 200 د.ك، 300 د.ك ولغاية 12,000 د.ك، بالإضافة إلى فرصة دخول السحب الأسبوعي وربح راتب نصف شهر وبحد اقصى لغاية 500 د.ك، فضلاً عن دخول السحب النهائي على الجائزة الكبرى وهي سيارة لامبورجيني هوراكان.

ومن جانبه، صرح المدير العام بالوكالة للإدارة المصرفية للأفراد في البنك، يوجين جاليجان، بأن حملة «امسح واربح» صممت لتمنح عملاء الدولي مزايا رائعة تضاف إلى مزايا حساب الراتب المميزة، مشيراً إلى أن الدولي يحرص دائما على ابتكار كل ما هو جديد من حملات وعروض ترويجية بهدف مكافأة عملائه الحاليين والجدد بمنحهم أفضل الجوائز التي تدعم التزاماتهم المالية، إلى جانب تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية التي تلبي احتياجاتهم على اختلافها.

كما أشار جاليجان إلى أن حملة «امسح واربح» صممت لتمنح كل عميل يفتح حساب راتب جديد فرصة الاستفادة من الحملة فوراً، وذلك بمجرد فتح الحساب وتحويل راتبه إلى البنك خلال 3 أشهر. هذا وسيتمتع عملاء حساب الراتب أيضاً بمزايا استثنائية تشمل الحصول على بطاقة ائتمان مجانية للسنة الأولى، وقرض حسن لغاية 5,000 دينار كويتي مع فترة سداد مرنة تصل إلى 3 سنوات، بالإضافة إلى ميزة استخدام بطاقة السحب الآلي محليا وعالميا، وعدم وجود حد أدنى لفتح الحساب أو الرصيد، مع إمكانية الحصول على تسهيلات المرابحة.

علما أن فرص الفوز ماتزال متاحة أمام المزيد من العملاء الذين ينتظرون الربح في السحب القادم، إلى جانب جوائز نقدية فورية تصل لغاية 12,000 دينار كويتي، والجائزة الكبرى سيارة لامبورجيني.

«جولدمان ساكس» يتوقع تراجع الأسهم اليابانية بالنصف الثاني من 2017

توقع «جولدمان ساكس» انخفاض الأسهم اليابانية خلال النصف الثاني من عام 2017، مع حالة عدم اليقين السياسي.

وقال «كتلي ماتسوي» رئيس الدراسات الاستراتيجية اليابانية بـ«جولدمان ساكس»، أن تباطؤ النمو الصيني وتشدد السياسات النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي سيؤثر على الأسهم المدرجة في طوكيو».

وتشهد اليابان تراجع الدعم لرئيس الوزراء «شينزو آبي» في استطلاعات الرأي الأخيرة.

وخفض التقرير من توقعاته لمدة 6 أشهر للأسهم اليابانية في مؤشر «توبيكس» إلى 1575 نقطة، مقابل تقديرات سابقة تصل إلى 1600 نقطة.

بينما رفع «جولدمان ساكس» توقعاته لمؤشر «توبيكس» على مدى 12 شهر إلى 1700 نقطة، مقابل تقديرات سابقة تبلغ 1650 نقطة.

أضاف التقرير ان استمرار نمو الارباح، وإصلاحات الحوكمة الجارية، وزيادة عمليات الشراء الاجنبي المحتمل، يجب أن يسمح للسوق باستعادة الزخم التصاعدي.

طائرات المدى القصير في الخطوط القطرية معطلة بسبب الحظر

سجل القطاع الخاص غير النفطي في السعودية أسرع معدل نمو منذ الربع الأخير من 2015، مع توجهات الحكومة تنفيذ خطة التحول الوطني، ضمن رؤية 2030.

ونما القطاع الخاص السعودي غير النفطي، بمعدل 0.9% للفترة من يناير حتى مارس 2017، مقارنة مع 0.5% في القراءة المعدلة للربع الأخير من العام الماضي، وهذا هو أسرع نمو في القطاع الخاص منذ الربع الأخير من عام 2015.

القطاع الخاص السعودي يسجل أعلى نمو بعامين

سجل القطاع الخاص غير النفطي في السعودية أسرع معدل نمو منذ الربع الأخير من 2015، مع توجهات الحكومة تنفيذ خطة التحول الوطني، ضمن رؤية 2030.

ونما القطاع الخاص السعودي غير النفطي، بمعدل 0.9% للفترة من يناير حتى مارس 2017، مقارنة مع 0.5% في القراءة المعدلة للربع الأخير من العام الماضي،

وهذا هو أسرع نمو في القطاع الخاص منذ الربع الأخير من عام 2015.

15.1 مليار درهم... قيمة أسهم شركات التأمين بالإمارات

انهت اسهم التامين المدرجة في سوقي دبي المالي وابوظبي للاوراق المالية، تعاملات النصف الأول من العام الجاري، على ارتفاع في إجمالي القيمة السوقية، ومكاسب بقيمة 1.58 مليار درهم، وبنمو 11.6 في المئة، لتصل إلى 15.11 مليار درهم بنهاية شهر يونيو الماضي مقارنة بحوالي 13.54 مليارا إجمالي قيمتها السوقية بنهاية شهر ديسمبر من العام الماضي.

وارتفع إجمالي القيمة السوقية للاسهم المدرجة في سوق دبي المالي، وعددها 14 شركة، بحوالي 558 مليون درهم خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، لتصل إلى 5.73 مليارات درهم، مقارنة بنحو 5.17 مليارات بنهاية 2016، بنمو 11 في المئة، مستحوذة بذلك على 35 في المئة من إجمالي المكاسب في حين أضافت شركات سوق أبوظبي، وعددها 17 شركة، 1.02 مليار درهم لتبلغ قيمتها السوقية بنهاية يونيو 9.4 مليارات درهم، مقارنة بنحو 8.36 مليارات درهم بنهاية ديسمبر بنمو 12.4 في المئة، لتصل حصتها من المكاسب إلى 65 في المئة.

وتلقى قطاع التامين في الإمارات دعماً من قرارين حكوميين تم تنفيذهما مطلع العام الجاري، حيث قررت حكومة دبي إلزامية التامين لجميع الحاصلين على إقامات صادرة من دبي، بما يشمل أفراد الأسر، والعمالة المنزلية والمرافقين وغيره أما القرار الآخر فكان تحديد نطاق أسعار تامين السيارات والذي تضمن رفع الحد الأدنى لأسعار وثائق تامين السيارات، وعدم السماح بالنزول دونها، ووضع آليات تمنع حروب الأسعار، في مقابل تقديم بعض الخدمات الإضافية للمؤمنين، كالسيارة البديلة ورفع قيمة التعويض وغيره.